Permanent Mission
of the Kingdom of Bahrain
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة سعادة الدكتورة ندى حفاظ

عضو
وزيرة الصحة، المجلس الأعلى للمرأة

رئيسة وفد مملكة البحرين

في الاجتماع رفيع المستوى للدورة التاسعة والأربعين

للجنة وضع المرأة

استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية
الثالثة والعشرين للجمعية العامة والتحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية
للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن

الثلاثاء الموافق ١ مارس ٢٠٠٥

866 Second Avenue, 14th Floor, New York, NY 10017

السيدة الرئيسة،،

بداية أتقدم إلى السيدة الرئيسة بالتهنئة الخالصة لانتخابها رئيساً للدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة ، ونحن على ثقة تامة بأن خبرتها وخبرة أعضاء المكتب ستقود أعمال الدورة إلى المزيد من النجاح والتقدم.

لقد اتخذت مملكة البحرين سياسة تطوير الموارد البشرية الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة وذلك على مدى العقود السابقة وحظيت المرأة بالتعليم والتدريب فدخلت سوق العمل لتساهم في دفع عجلة التنمية في البلاد . وفي عام ١٩٩٩ م دخلت المملكة مرحلة جديدة بتولي صاحب الجلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة الحكم واكتسبت هذه المرحلة توجهها الواضح بطرح المشروع الإصلاحي لجلالته ، فقد تم إضفاء مزيد من التنظيم المؤسسي على الدور التنموي للمرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها بدءاً بميثاق العمل الوطني الذي أكد المساواة بين الرجل والمرأة فنص في فصله الأول على أن المواطنين متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز كما أكد دعم الدولة لحقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة بحماية الأسرة وأفرادها، وكفل توفير فرص العمل لكل مواطن، والتمتع بحق المشاركة في الشؤون العامة والحقوق السياسية رجالاً ونساء.

ومن ثمّ حرص دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢م في الفقرة (ب) من المادة الخامسة ، على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أنشئ المجلس الأعلى للمرأة في عام ٢٠٠١م وهو يستمد أهميته من تبعيته لحضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين ومن رئاسته من قبل صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة الملك ،ليكون المؤسسة والمرجعية الرسمية التي تختص بكل قضايا المرأة البحرينية وتقترح السياسات العامة الخاصة بتنمية وتطوير شؤونها وتمكينها من أداء دورها في الحياة العامة . وانطلاقاً من إيمان جلالته بدور المرأة تم تعيين أول امرأة بدرجة وزير أمينا عاماً للمجلس .

ولعل أبرز إنجازات الدورة الأولى للمجلس الأعلى للمرأة هو إصدار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية متخذاً إعلان ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية أحد ركائزها الرئيسة. وتميزت الاستراتيجية بإدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الموضوعة، كما ركزت على محاور عدة

القوانين، وإزالة الفجوة التشريعية بين النصوص وتطبيقها ، ضماناً لمبدأ المساواة وعدم التمييز وذلك وفق دستور البلاد والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية العديدة التي انضمت إليها المملكة كاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومن أهم المحاور التي شملتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة : التعليم، والتدريب، والاعلام والتوعية، والمحور الاجتماعي، والبيئي ،والصحي الذي تولي المملكة له اهتماماً خاصاً . ويأتي انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ٧ لكل ألف ولادة حية وانخفاض معدل وفيات الأمهات حول الولادة إلى ١٤ لكل ١٠٠ر٠٠٠ ولادة حية ، دليلا على ذلك. كما تعتبر خدمات الصحة الوقائية بما فيها الصحة الإنجابية والفحص الدوري للمرأة من الخدمات المتطورة التي ستضاف إليها قريبا خدمة الفحص الدوري للثدي بالأشعة بالتعاون مع الجمعية البحرينية لمكافحة السرطان وذلك انطلاقا من مبدأ تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني . هذا إلى جانب تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الإيدز .

وقد قامت الجمعية البحرينية لتنظيم ورعاية الأسرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بإدماج مفاهيم التربية الجنسية والصحة الإنجابية ضمن المناهج التربوية سعياً لرفع مستوى وعي وإدراك الشباب بهذا الجانب منذ الطفولة.

أما المحور الاقتصادي فقد ركز على صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية للمرأة العاملة ووضع البرامج الإنمائية والتدريبية لتمكينها مع توفير الضمان الاجتماعي، علماً بأن المرأة تشكل اليوم ٢٦% من إجمالي القوى العاملة الوطنية. ويعتبر مشروع سمو ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية لإصلاح سوق العمل وإعادة هيكلة الاقتصاد وتطوير التعليم والتدريب مشروعاً رائداً يُناقشُ حالياً بكل شفافية مع جميع القطاعات الرسمية والأهلية في البلاد ويهدف إلى توفير فرص العمل للمواطنين ورفع المستوى المعيشي للأسرة البحرينية . كما تم مؤخراً تشكيل لجنة وطنية للسكان تهدف إلى تحقيق التوازن بين المعدلات السكانية والاقتصادية .

ولم تغفل الاستراتيجية التركيز على أهمية مشاركة المرأة السياسية وتبوئها مواقع اتخاذ القرار من خلال تمكينها لتولي المناصب القيادية العامة وبلوغ مواقع السلطة في القطاعين الحكومي والأهلي.

وقد تم تعيين نساء كعضوات في مجلس الشورى وهو الغرفة الثانية المعينة للبرلمان البحريني وذلك بنسبة ١٥% ويقوم المجلس الأعلى للمرأة حالياً بوضع البرامج التدريبية لرفع كفاءة النساء للمشاركة في انتخابات المجالس البلدية والتشريعية القادمة لعام ٢٠٠٦م.

البرامج التدريبية لرفع كفاءة النساء للمشاركة في انتخابات المجالس البلدية والتشريعية القادمة لعام ٢٠٠٦م.

ويأتي الأمر الملكي السامي في عام ٢٠٠٤م بتعيين أول وزيرة للصحة يتبعه تعيين وزيرة أخرى للشؤون الاجتماعية ، نقلة ومنعطفاً تاريخياً إيجابياً يعكس دعم وثقة القيادة بقدرات المرأة البحرينية على تبوأ مواقع السلطة ومراكز اتخاذ القرار .

ومن ضمن المشاريع الهامة للمجلس الأعلى للمرأة مشروع جائزة صاحبة السمو رئيسة المجلس التي تُمنح لأفضل مؤسسة حكومية أو خاصة تساهم بشكل فاعلٍ في تدريب وتأهيل المرأة، وتحقق أعلى النسب في التوظيف، وفي تقلد المناصب القيادية والتنفيذية ، وفي إشراك المرأة في المؤتمرات والمهمات الرسمية الخارجية.

كما لم يغفل المجلس فئة الشباب من الجنسين ، فتم تشكيل لجنة خاصة تعنى بتأهيلهم وإعدادهم كقادة للمستقبل . إضافة إلى ذلك حرص المجلس على توقيع بروتوكولات التعاون مع أجهزة الدولة المختلفة من أجل تفعيل وترجمة اختصاصاته على صعيد برنامج عمل الحكومة.

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني في مملكة البحرين مؤسساتٍ فاعلة وشريكة في العملية التنموية . وقد بدأ العمل التطوعي النسائي في نهاية الخمسينيّات، ثم توالى إنشاء الجمعيات النسائية وأصبحت المرأة تشارك في جمعيات مهنية وسياسية ونقابات عمالية ، تشكل نسبة ٥ر٢٢% من أعضاء مجالس إدارتها . وتعكف الجمعيات النسائية حالياً على إنشاء الاتحاد النسائي الذي يعتبر الجهة الأهلية المكملة للجهة الرسمية في مجال النهوض بأوضاع المرأة البحرينية.

وقد تم العمل على تطوير الإحصاءات والبيانات المفصلة جميعها حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها في المواقع الإلكترونية للمؤسسات الرسمية المختلفة وتدريب وتوعية المسؤولين في المكاتب الإحصائية . ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء حالياً على إصدار البطاقة الذكية لكل مواطن، تحمل جميع البيانات الرئيسة الهامة وتساهم في تطوير قاعدة البيانات في البلاد.

السيدة الرئيسة،،

مع كل هذه الإنجازات تبقى التحديات التي تعمل مملكة البحرين قيادة وشعباً على تخطيها للاستمرار في النهوض بأوضاع المرأة والفتاة البحرينية على كافة المستويات عن طريق القيام بدراسات تحدد أولويات البرامج اللازمة كرصد ظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة ، وإنشاء مركز لإيواء النساء والفتيات المعرضات للعنف، وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهن، وإصدار قانون أحكام الأسرة، والدفع للانضمام إلى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، والاستمرار في تعليم وتدريب المرأة وتأهيلها على التكنولوجيا الحديثة لإدماجها في سوق العمل وتحسين مستواها الاجتماعي، والاستمرار في الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة لها طيلة دورة حياتها وتوعيتها على اتباع أنماط السلوكيات الصحية، وتشجيعها على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم لها للاستفادة من برامج التمويل الوطنية والدولية، والاستمرار في متابعة تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الطفل والاهتمام باحتياجات الفئات الخاصة من الأطفال.

ختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم لكم بالشكر على جهودكم الحثيثة الساعية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات في مجالات اهتمام لجنة وضع المرأة ، آملة في تعزيز الآليات المؤسسية الوطنية والإقليمية والدولية العاملة على تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني بقدر أكبر من المنهجية.

وشكـــــراً،،،